البعد الثقافي في إعداد المعلمين : رهان التربية في المجتمعات المتنوعة والمتعددة ثقافيا.

مداح بن عودة
طالب سنة ثالثة دكتوراه ل م د
تخصص علم الاجتماع التربوي
جامعة لونيسي علي البليدة 2.

تاريخ الإيداع : 2017/12/30 تاريخ القبول : 2018/03/19

الملخص:

يعتبر المعلم ركيزة أساسية تعتمد عليها التربية في تحقيق غاياتها وأهدافها، غير أن هذا المعلم بحاجة الى كفاءات خاصة ومؤهلات متنوعة ومتعددة كي يتمكن من إنجاز مهمته على الوجه الأنسب والأكمل. وفي هذا الاطار نتساءل من خلال هذا المقال عن الكيفية التي يجب أن يتم بها إعداد المعلم إعدادا شاملا متعدد الأبعاد تجعله قادرا على استيعاب التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي، وفي نفس الوقت تنميته في نفوس وعقول التلاميذ جيل المستقبل، دون المساس بالوحدة الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي إليه.

الكلمات المفتاحية: التربية - الثقافة - التعددية الثقافية - المعلم .

le résumé

L'enseignant est un pilier fondamental sur lequel l'éducation dépend de la réalisation de ses buts et objectifs, mais cet enseignant a besoin de compétences spéciales et de qualifications diverses pour pouvoir accomplir sa tâche de la manière la plus appropriée et complète. Dans ce contexte, nous demandons comment l'enseignant devrait préparer une préparation multidimensionnelle complète qui lui permettra d'absorber la diversité, la diversité culturelle et sociale tout en la développant dans les esprits de la génération future sans compromettre l'unité sociale de la société à laquelle il appartient.

Mots-clés: Education - Culture - Multiculturalisme - Enseignant

مقدمة:

تعد إشكالية التعددية الثقافية في المجتمعات المعاصرة من القضايا الكبرى التي أثارت ولازالت تثير الكثير من الإهتمام والدراسة من مؤسسات المجتمع الرسمية منها والشعبية. فالمجتمعات المعاصرة مجتمعات تأسست منذ البداية على التنوع والتعدد في كل مظاهرها الثقافية منها والدينية واللغوية. فهي تجمع وتمزج في تركيبتها عدة ثقافات وعدة جماعات تمازجت فيما بينها بفعل عوامل تاريخية و سوسيولوجية وجغرافية، لتشكل مجتمع واحد وموحد ولكن في اطار التنوع والتعدد.

وتعمل هذه المجتمعات منذ تأسيسها على تجاوز عقدة هذا التنوع والتعدد، بالسعي إلى الحفاظ على الانسجام والتماسك في تركيبتها الاجتماعية. كما تسعى الى بناء مجتمع موحد في اطار التعدد والتنوع، يضمن لجميع مكوناته حقوقهم ومكانتهم دون اقصاء وبغض النظر عن حجمهم البشري، أو مكان تواجدهم الجغرافي. كما تسعى إلى الاتخاذ من هذا التعدد والتنوع عاملا للغنى والثراء والبناء، وليس عاملا للصراع والهدم.

ويعتبر النسق التربوي من أهم الأنساق الاجتماعية، و الذي له مكانة ودور رئيسيين في استيعاب التنوع الثقافي والاجتماعي، وترقيته والمحافظة عليه، دون المساس بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي للمجتمع. ويصبح النسق التربوي في المجتمعات المتعددة ثقافيا واجتماعيا أمام تحد ثلاثي الأبعاد تربوي، اجتماعي، وثقافي. مما يتوجب عليه أخذها بعين الاعتبار في ثنايا كل مكوناته بدءا بانتهاج فلسفة وسياسة تربوية تتلاءم وتتوافق مع هذه الخصوصية الاجتماعية، وصولا الى تبني وإعداد منظومة تربوية تستجيب في مناهجها، و برامجها لتطلعات المجتمع وأهدافه، كما تحقق الاندماج والعيش المشترك بين أفراده ومكوناته.

وباعتبار المعلم حجر الزاوية في العملية التربوية، فهو الذي توكل اليه مهمة نقل المعارف، والتأثير الايجابي في تكوين اتجاهات التلاميذ نحو مجتمعهم وثقافاتهم، وكذلك يعمل على مساعدتهم على الاندماج الفعال

والكامل في المجتمع . فالمعلم هو حلقة الوصل بين المنظومة التربوية والمجتمع ممثلا في الأسرة. وذلك من خلال العلاقة المباشرة التي تجمعه بالتلميذ.

ونؤكد من خلال هذا المقال على الدور الثقافي للمعلم في اطار المنظومة التربوية التي تنتمي الى مجتمع متنوع ثقافيا، غير أننا نركز تساؤلنا عن الكيفية التي يتم بها إعداد المعلمين وتأهيلهم حتى يتمكنوا من ممارسة مهامهم التربوية والثقافية في سياق اجتماعي وثقافي متنوع ومتعدد، الذي يتطلب كفاءات خاصة تؤهلهم لاستيعابه وفي نفس الوقت تجسيده وترقيته مع المحافظة على وحدة سياقه الاجتماعي.

I. تحديد الاطار المفاهيمي:

1. ماهية الثقافة:

لا نسعى هنا من خلال تحديد مفهوم الثقافة ان نعدد ونكرر كل تلك التعاريف الأكاديمية المتفقة حينا والمختلفة أحيانا أخرى، بقدر ما نسعى و نركز على تبيان الدور الاجتماعي للثقافة.

يعرف مالك بن نبي الثقافة على أنها " بيئة مكونة من الألوان والأصوات والأشكال والحركات والأشياء المأنوسة، والمناظر والصور، والافكار المتفشية في كل اتجاه ... صورة خيالية تمارس مفعولها على الراعي وعلى العالم بالسواء، هي الوسط الذي يتشكل داخله الكيان النفسي للفرد، بالصورة نفسها التي يقيم بها تشكل كيانه العضوي داخل المجال الحيوي الذي ينتظمه"(1).

ويعرفها أيضا على أنها " مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا، العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"(2). إن أهم ما يركز عليه مالك بن نبي في نظرته للثقافة هو سلطتها الاجتماعية، فلا يملك أي إنسان ينتمي إليها أن يحيد عنها، أو يخالفها مهما كان مستواه العلمي، ومهما كانت مكانته الاجتماعية. فالثقافة السائدة في المجتمع تفرض سلطتها على الفلاح وعلى الطبيب، وعلى الغني وعلى الفقير على حد سواء.

أما عبد الكريم غريب فيركب لنا تعريفا للثقافة مزج فيه تقريبا كل ما تم طرحه من تعاريف أكاديمية من مختلف التخصصات الاجتماعية والانسانية. فهو يعتبر الثقافة " طريقة الحياة في المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية. والثقافة من صنع الانسان في سعيه للتكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية لإشباع حاجاته العضوية والعقلية والنفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفنية"(3). فهو يؤكد ان منشأ الثقافة هو الانسان في حالة تعامله مع الطبيعة، وفي سعيه لتلبية متطلباته المادية والمعنوية. كما يحدد لنا سيرورة تكون الثقافة الخاصة بالمجتمع، وأهم ما تجمعه من خصائص مادية ومعنوية فهي بالنسبة إليه "تتمثل في قيم الحياة واتجاهاتها ومعاييرها الحاكمة، وفي طرق التفكير وأنماط الفكر، وفي المعتقدات والتوقعات والعلاقات التي تنظم تعامل الناس في حياتهم وفي انماط السلوك بين الناس داخل المجتمع ونظمه وأجهزته ومؤسساته، والثقافة تتناقلها الاجيال المتعاقبة عن طريق الوراثة، وهي ما تتعلمه الأجيال من السلف عن طريق الاتصال اللغوي والخبرة بشؤون الحياة وممارستها، وكذا عن طريق الرموز والإشارات(4)."

2. **ماهية التعددية الثقافية:**

عرفت اليونيسكو التعددية الثقافية بأنها " وجود تفاعل عادل بين الثقافات المتنوعة مع امكانية خلق تعبيرات ثقافية مشتركة من خلال الحوار والاحترام المتبادل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي "(5).

أما الأستاذ حسام الدين علي مجيد فعرفها على أنها " التطبيقات العملية للتنوع الثقافي الموجود داخل المجتمع الواحد، سواء كان هذا التنوع راجع الى اللغة، أو الهوية أو الجغرافية أو غير ذلك. كما يمكن إعتبارها سياسة معنية بتلبية احتياجات الجماعات الثقافية على صعيد التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، فهي على صعيد التعليم تولي الإهتمام للتنوع الثقافي، وتسعى إلى تعزيز المساوات بين مختلف الممارسات الثقافية"(6). كما يعتبرها بأنها " تصور عملي لوجود التنوع الثقافي في داخل المجتمع مع التركيز على حدود الإتفاق والإختلاف، وكيف يتعامل المجتمع عمليا مع هذا التنوع من جميع مناحي الحياة.

وبالتالي فهي الطريقة والآلية التي يتعامل بها المجتمع، من خلال كل أنساقه الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية و التربوية مع حقيقة التنوع الثقافي داخله(7)".

3. ماهية التربية:

من الأهمية بمكان تحديد مفهوم التربية تحديدا يتناسب مع الديناميكية الاجتماعية، ويتوافق مع الأهداف والمهام التي يحددها لها المجتمع." فالتربية كما يعرفها دوركايم بأنها الوسيلة التي يجدد المجتمع عن طريقها وباستمرار شروط حياته الخاصة، وتكمن وظيفتها الأساسية على حد قوله في تحقيق عملية التنشئة الاجتماعية المنهجية للأجيال الجديدة"(8).

و"يستخدم مصطلح التربية في العلوم الاجتماعية والانسانية بصورة عامة للدلالة على التنمية والرعاية... وتعتبر نظام اجتماعي يحدد الأثر الفعال للأسرة والمدرسة في تنمية النشء من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية حتى تمكنه أن يحيا حياة سوية في البيئة التي يعيش فيها "(9).

وتعرفها سميرة أحمد السيد على أنها " عملية اجتماعية هادفة ذات مراحل وأهداف، يقوم بها وسطاء (agents)، بصورة غير رسمية مثل الأسرة ووسائل الاعلام ودور العبادة ومؤسسات المجتمع الأخرى، أو بصورة رسمية وفق فلسفة وأهداف محددة وواضحة وأساليب ووسائل لتحقيق هذه الأهداف كالمدرسة. وأهداف التربية ليست جامدة ثابتة ولكنها مرنة قابلة للتعديل لتلائم طبيعة الفرد في مكان معين وفي زمان معين "(10).

أما أسعد علي وطفة فيتطرق إلى الصعوبة والغموض والتعقيد الذي يحيط بمفهوم التربية خاصة فيما تعلق بتوظيفاته العلمية حيث يقول " وفي المستوى العلمي فإن هذا المفهوم يطرح نفسه إشكالية معرفية معقدة بتكويناتها وتجلياتها المختلفة. وتتضح هذه الإشكالية في عدد من النقاط والمحاور الأساسية أهمها: تعدد التوظيفات المستخدمة للمفهوم بتعدد الاتجاهات والتيارات الفكرية. و كذلك تداخل هذا المفهوم

مع عدد كبير من المفاهيم المجاورة له، ولا سيما مفهوم التعليم والبيداغوجيا. وفي الأخير تعدد التعريفات بتعدد المراحل التاريخية، حيث تفرض كل مرحلة تاريخية تحولات جديدة في بنية المفهوم ودلالاته. كما تتداخل معاني هذا المفهوم بتأثير عملية الترجمة من لغة الى أخرى، واختلاف دلالاته الاشتقاقية بين لغة وأخرى"(11).

4. **ماهية المعلم:**

المعلم هو وسيلة المجتمع وأداته لبلوغ هدفه، فهو حلقة الوصل بين المتعلم والمجتمع، وهو أيضا حجر الزاوية في العملية التعليمية فهو يؤثر في التلاميذ بأقواله وأفعاله ومظهره وسائر تصرفاته التي ينقلها التلاميذ عنه.

ويعرف المعلم بأنه " ذلك الشخص الذي ينوب عن الجماعة في تربية الأبناء وتعليمهم وهو موظف ومنظم من قبل الدولة التي تمثل مصالح الجماعة ويتلقى أجرا نظير قيامه بذلك "(12).

ويعرفه محمد عبد الباقي أحمد على أنه " ذلك الفرد المؤهل الذي يتم اختياره من قبل المجتمع ليتولى عملية تربية الأبناء وتزويدهم بالمعارف والخبرات التي أعدت من قبل مختصين لتحقيق أهداف فلسفة التربية لذلك المجتمع، والمعلم كأي فرد من أفراد المجتمع يحمل أعباء كثيرة ومن واجب المجتمع أن يساعده في تخفيف هذه الأعباء بالقدر المناسب(13).

ويعتبر المعلم بالنسبة لأحمد كمال " رائد القسم في المدرسة، ويقوم بالتعليم، وفي نفس الوقت يقوم بأعمال الريادة المدرسية سواء مع زيادة جماعات الطلاب أو المجتمع، لذلك لابد وأن يكون مكتسب لخصائص الريادة ومقدرة على العمل الاجتماعي مع الطلاب، وتتعدد مجالات الريادة المدرسية كالعمل على توجيه الأفراد في احتياجاتهم ومشاكلهم أو النهوض بالمجالس واللجان التنسيقية المدرسية كمجلس الأباء والمعلمين واتحادات الطلاب(14). أما محمد الطيطي وآخرون يقدمون تعريفا آخر وهو أن " المعلم هو

ذلك الشخص الذي يقوم بعملية التعليم ونقل الخبرات والأفكار والمعارف وغيرها إلى المتعلمين وهو مصدر الحنان لهم ويقوم بتهذيب سلوكهم(15).

بينما كوثر حسين كوجك تعرف المعلم على أنه " الشخص الذي يملك القدرات والكفاءات والمهارات وهو يلعب الدور الفعال في بيئة المدرسة الاجتماعية، يقوم بإعطاء التعليمات والارشادات للمتعلمين باستعمال أساليب تعليمية مناسبة، يحث التلاميذ على التعلم وعلى التفكير الابتكاري وحل المشكلات...الخ"(16).

ويمكن دمج كل هذه التعاريف في تعريف جامع فنعتبر المعلم ذلك الشخص الذي يتلقى تكوينا معرفيا وعلميا وتربويا وثقافيا، ليتولى مهمة تعليم الأبناء وتزويدهم بالمعارف والأفكار والخبرات ومختلف الكفاءات والمهارات، وفق برنامج معد مسبقا من قبل المؤسسات الوصية على التربية. كما يؤثر في التلاميذ بمظهره وسلوكه، وفي تحديد اتجاهاتهم تجاه مجتمعهم.

الأسس الاجتماعية و الثقافية للتربية:

إن وظيفة التربية لا تنحصر في مجرد نقل المعارف العلمية إلى الأجيال، بل تتعداه إلى تنشئة هذا الجيل وتثقيفه وإعداده للحياة الاجتماعية، فالطفل يتشكل نفسيا واجتماعيا، وفقا للثقافة المرجعية لمجتمعه(17). و يعتبر اميل دوركايم " أول من اعلن وبوضوح عن الحاجة الى مدخل اجتماعي لدراسة التربية وذلك في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن العشرين"(18) ، ويرتكز دوركايم في نظرته على أن الوظيفة الأساسية للتربية هي إعداد النشء للحياة الاجتماعية، ويجب للتربية حسبه أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع. فالتربية بالنسبة له هي شيء اجتماعي بالدرجة الأولى، ويتجلى هذا من خلال تعريفه للتربية على أنها الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم ترشد بعد، من أجل الحياة الاجتماعية. وهي تعمل على خلق مجموعة من الحالات الجسدية والعقلية والأخلاقية عند الطفل

وتنميتها، وهي الحالات التي يتطلبها المجتمع بوصفه كلا متكاملا، والتي يقتضيها الوسط الاجتماعي الخاص الذي يعيش فيه الطفل(19).

ويرى دوركايم ان التربية هي التي تحافظ على المجتمع وتضمن له استمراريته وهذا من خلال ضمان الحد الأدنى من التجانس بين أفراده. " فالتربية هي العامل الوحيد الذي يعزز هذا التجانس ويكرسه وذلك بتثبيت عناصر التشابه الأساسية في نفوس الأطفال، هذا التجانس الذي تفرضه الحياة الاجتماعية المشتركة. فالمجتمع كل متكامل، وأي تكوين اجتماعي داخله معني بتجسيد الصورة المثالية المرسومة فيه والعمل على تحقيقها"(20).

وتبرز هنا أن " العلاقة بين التربية والمجتمع هي علاقة تبادلية، ويمكن دراستها من خلال دعامتين أساسيتين تتمثل الأولى في أن المجتمع يأخذ متطلباته بعين الاعتبار عند التخطيط للتربية فهو يحدد لها أهدافها، ويضع مناهجها وفقا لحاجاته الحاضرة والمستقبلية تتمثل الثانية فيما تقدمه التربية للمجتمع من خلال توجيه الأفراد وإعدادهم، وتهذيب أخلاقهم، وتشكيل شخصيتهم حسب قيم وعادات المجتمع الذي يعيشون فيه"(21).

وعليه لا يمكن أن نتصور التخطيط للعملية التربوية الا إذا تم ربطها بسياقها الاجتماعي الذي تمارس فيه مهامها، لأنها لا تعمل في فراغ بل هي مرتبطة ارتباط كلي بمحيطها الاجتماعي والثقافي(22). وعلى اعتبار أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات. واستمرارية هذه الثقافة وبقائها، يعتبر اساسيا لبقاء المجتمع واستمراره وتقدمه. فأهمية ثقافة المجتمع تكمن في أنها تزود الفرد بمختلف المهارات وطرق التفكير والعادات والمعتقدات والأساليب السلوكية المختلفة التي تساعده على فهم نفسه في علاقته بالأخرين في مجتمعه. لذا فالوظيفة الأساسية للتربية هي المحافظة على هذا التراث الثقافي المجتمعي، وذلك بالعمل على نقله الى الأجيال القادمة، حتى تكتسب هذه الأجيال القيم، والاتجاهات والعادات السائدة في مجتمعها، إلى جانب ما تقدمه لها التربية من معلومات ومهارات ومعارف(23) .

يعرف بودون روف بوركو، في معجمه النقدي لعلم الاجتماع التربية على أنها " عملية ثقافية تشتق مادتها وتنسج اهدافها من وقائع الحياة الاجتماعية ومن ثقافة المجتمع، والثقافة تستمر عبر عملية اكتساب الأفراد أنماطها ومعانيها بواسطة عمليات اجتماعية هي تربوية في جوهرها "(24). كما يوضح نعيم حبيب جعنيني العلاقة بين النسق التربوي و النسق الثقافي في المجتمع فيقول " العلاقة بين الثقافة و التربية علاقة جدلية، يؤثر كل منهما في الاخر ويتأثر به، لأن الثقافة هي مجال العمل التربوي، ومنطلق مهم للتوجهات التربوية عبر التاريخ. فليس هناك من فصل بين التربية ومنظومة الثقافة ... وتعتبر التربية من أكثر العلوم التي لها علاقة وثيقة بالثقافة، فخلفية الفكر التربوي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثقافة في المجتمع الموجودة فيه. لأن التربية تعرف بأنها اكساب الانسان ثقافة مجتمعه"(25).

II. التربية في المجتمع المتنوع ثقافيا:

بعد أن قمنا بتوضيح أن التربية لا تمارس مهامها ووظائفها، ولا تحقق أهدافها، ولا تستمد وسائلها إلا من الاطار الاجتماعي والثقافي الذي تنتمي اليه. ولأن التنوع والتعدد الثقافي هو القدر الحقيقي والمحتوم للمجتمعات المعاصرة بحكم عوامل داخلية، أو أخرى خارجية ساهمتا معا في إنشاء مجتمعات معاصرة تجمع في تركيبتها عدة ثقافات، وعدة ديانات، والكثير من الجماعات المختلفة ثقافيا واجتماعيا. فيجب على التربية أن تساير وتواكب هذه التغيرات التي تطرأ من حين إلى آخر على المجتمعات المعاصرة. ويبين دوركايم في كتابه التربية والمجتمع أن " التحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات الانسانية القديمة، والتي تجتاح المجتمعات المعاصرة، تقتضي بالضرورة وجود تحولات عميقة مكافئة لها في اطار التربية القومية"(26). يبين دوركايم أن الجوانب الجسدية والأخلاقية والعقلية التي تطورها وتنميها التربية في الإنسان تتلون بطبيعة المجتمع، وهي تتغير عندما يتغير المجتمع عينه(27).

وعلى ضوء ما سبق يبرز لنا أهمية التجديد في التربية، ذلك لارتباطها الوثيق بالمجتمع المتجدد والمتغير، والمتعرض لظروف داخلية وخارجية تحتم عليه تغيير اساليب ووسائل وأهداف التربية وفق هذه الظروف.

كما يتجلى لنا بوضوح التداخل الوظيفي بين التربية والمجتمع، ذلك لأن التربية تحدد وفق متطلبات المجتمع. كما ان التربية لها دور فعال لتغير هذا المجتمع(28). وعلى هذا الأساس فإنه يجب على التربية في المجتمعات المتعددة ثقافيا واجتماعيا، أن تطور وتجدد في فلسفتها وسياستها، وأيضا في مناهجها وبرامجها حتى تستجيب لتطلعات وخصوصيات هذه المجتمعات، وذلك بالعمل على ضمان التجانس والانسجام داخلها.

كما تسعى التربية في هذه المجتمعات الى تحضير وتربية الافراد على العيش والعمل في مجتمعات معاصرة، سمتها التعدد والتنوع، وتعمل أيضا على تنمية مهارات وكفاءات الافراد وتوفير الفرص المتساوية للجميع داخل هذه المجتمعات المتعددة والمتنوعة. وذلك بالقيام بمجموعة من الأنشطة التربوية والتعليمية تهدف بالأساس الى توعية التلاميذ حول خصوصية التعدد الثقافي للمجتمع الذي يعيشون فيه، وتضمن لهم أيضا المشاركة المتساوية مهما كان انتماؤهم الثقافي أو الاجتماعي(29).

وحسب دراسة أنجزها المعهد الوطني للبحث البيداغوجي الفرنسي، تم نشرها سنة 2007 و الذي خلص الى أن التربية في المجتمعات المتعددة ثقافيا تجعل من الإختلاف قيمة اجتماعية وليس مشكلة أو إعاقة اجتماعية يجب تجاوزها. كما أن نفي التعدد والإقصاء لما هو مختلف لا يمكنه أن يحقق الانسجام والتجانس الاجتماعي، فالأفراد يعيشون في تثاقف دائم ومستمر، داخل مجتمع يحوي التعدد وينتجه أيضا.

ويرى أصحاب الدراسة ان التربية في المجتمعات المتعددة ثقافيا يجب أن تسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

* الإعتراف و قبول التعدد الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع .

* المساهمة في بناء مجتمع تسوده المساوات والعدالة.

* تنمية وترقية العلاقات الاجتماعية المبنية على التنوع والاختلاف في إطار وحدة وغنى وثراء المجتمع(30) .

وفي تقرير لوزارة التربية الكندية الصادر سنة 1998 والموسوم بـ سياسة الادماج المدرسي والتربية المتعددة الثقافات، أكدت على أن التربية في المجتمعات المتعددة ثقافيا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا التعدد الثقافي و خاصة الديني، و الذي يميز النسيج الاجتماعي للدولة. و أن تعمل على تطوير كفاءات التواصل بين الافراد ذوي الاصول المختلفة، وترقية التفاهم والتعاون فيما بينهم.

والتربية في هذه المجتمعات لا تهدف الى نقل المعارف المتعلقة بالثقافات، بقدر ما تهدف الى بناء مجتمع يسوده التفاهم بين الأفراد في ظل سياق اجتماعي متعدد ثقافيا ودينيا(21).

III. إعداد المعلم لتربية متعددة ثقافيا واجتماعيا:

لعل من جملة الركائز والدعائم الرئيسية للعملية التربوية في المجتمعات المتعددة ثقافيا طبعا بعد توفر الاطار القانوني والتربوي والبيداغوجي، الذي يعترف ويجسَد ويضمن توفير كل الوسائل المادية والمعنوية، لاستيعاب هذا التعدد واحتوائه وتنميته وتطويره. هو وجود معلم كفء، على درجة عالية من الوعي والثقافة بكل ما يحيط به من متغيرات داخلية وخارجية، وعلى بصيرة بأبعادها، وبتجلياتها ومطالبها. وعلى إدراك تام بحركة التغير ومنطقه وطبيعته، وحجم التحديات المنوطة به. وأن يكون متسلحا بآليات والميكانيزمات التي تمكنه من التعامل والتفاعل الايجابي مع التنوع الثقافي في سياق تأديته لوظائفه التعليمية(32).

وبناء على ذلك يبرز لنا أهمية إعداد المعلم، إعدادا يمس كل جوانب العملية التربوية، ويستجيب لتطلعات المجتمع المتنوع ثقافيا. فيجب أن يكون إعداده إعدادا علميا، وتربويا، واجتماعيا، وثقافيا. وعلى هذا الأساس " أكدت اللجنة الدولية للتربية من أجل القرن الحادي والعشرين في تقريرها الذي قدمته

لليونسكو على الدور المركزي للمعلمين، وضرورة العناية بإعدادهم قبل الخدمة، ومتابعة تدريبهم أثناء الخدمة. إذ أن التربية الجيدة تتطلب معلمين جيدين... والتركيز على أدوار المعلمين في عملية التغير التربوية والاجتماعية والسعي إلى رفع كفاءاتهم بحيث تتلاءم مع متطلبات العصر"(33).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد مفهوم إعداد المعلم على أنه " تهيئة طالب التربية وتجهيزه بالدراسات الأكاديمية والتربوية والمهنية عبر سنوات الدراسة، حتى يصير معلما ويكون مستعدا للقيام بعمله وأداء أدواره التعليمية والمتوقعة منه، حسب الأصول المهنية...فإعداد المعلم يعني النشاط المنظم الذي تقوم به المؤسسات التربوية المتخصصة لإعداد المعلم قبل دخول الخدمة كجزء من عملية الإعداد للمهنة"(35).

ومن أجل تحديد المعالم الرئيسية لبرنامج إعداد المعلمين وتكوينهم في سياق اجتماعي وثقافي متنوع، يصبح لزاما على من يضع هذا البرنامج التكويني أن يجعل من التنوع الثقافي والاجتماعي أحد أهم محاور التكوين الأولي و التكوين أثناء الخدمة لضمان نجاح العملية التربوية في تحقيق التماسك الاجتماعي ، والتسامح الفكري، وضمان العيش المشترك في مجتمع متعدد ومتنوع في تكويناته الثقافية والاجتماعية. وأن لا يكون البعد الثقافي في تكوين المعلمين من المحاور الثانوية في العملية التكوينية. وبناء عليه يطرح بيير توسان Pierre. Toussaint (*) خمس دعائم رئيسية لتكوين وإعادة تكوين المعلم، في سياق اجتماعي وثقافي متعدد نلخصهم فيما يأتي :

1- إحاطة المعلم بكل الثقافات المتواجدة في مجتمعه، وتعريفه بخصائصها الأنثروبولوجية والتاريخية. وكذلك ادراج محور الهوية وعناصرها في البرامج التكوينية.
2- تعريف المعلم بالظواهر الاجتماعية والثقافية الناتجة عن تفاعل وتمازج الثقافات المتنوعة داخل المجتمع. ودراستها من جميع النواحي السوسيولوجيا، السياسية، التاريخية وحتى الاقتصادية.
3- التعمق في معرفة البعد السوسيولغوي داخل المجتمع .

4- معرفة الحقول التربوية والثقافية الواجب التدخل فيها والعمل في إطارها من أجل نجاح التربية المتعددة ثقافيا.

5- الإطلاع على سياسة الدولة فيما يخص استيعاب التنوع الثقافي وتنميته وتطويره(35).

كما أن غابريال فورتيه(**) Gabriel Fortier يوصي بإدراج كفاءة التنوع الثقافي في التكوين الأولي، وفي التدريب أثناء الخدمة للمعلمين. واعتمادها ككفاءة أساسية و رئيسية إلى جانب الكفاءات الأخرى العلمية، والتربوية، والبيداغوجية، ويلخص كل هذا في خمس ركائز وسبع مستويات للتحكم وقياس مدى إدراك المعلم لهذه الكفاءات المتعلقة بالتنوع الثقافي، والركائز الخمس هي :

1- امتلاك معرفة جيدة وفهم عميق لمختلف الثقافات ومختلف الجماعات المكونة للنسيج الاجتماعي.

2- على المعلم الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للتلاميذ المتواجدين عنده في القسم أثناء عملية التخطيط للدرس.

3- تشجيع التلاميذ على اظهار ثقافتهم والقيام بدراسات واقعية لتلك الثقافة من الناحية الجغرافية والتاريخية...الخ.

4- معرفة التاريخ العام لمختلف الثقافات والجماعات المنتمية للنسيج الاجتماعي .

5- القدرة على التواصل اللغوي والثقافي بينه وبين التلاميذ من مختلف الثقافات والمتحدثين للغتهم الخاصة، وتشجيع هذا التواصل بين التلاميذ فيما بينهم.

ويمكن في نظره قياس مدى تحكم و استيعاب المعلمين لهذه الكفاءة من خلال سبع مستويات وهي :

أ- مدى معرفته للثقافات المتواجدة في مجتمعه.

ب- قدرته على إدارة و تسيير هذا التنوع داخل القسم.

ت- كيف يدرج هذا التعدد في دروسه.

ث- معرفته للتاريخ العام لكل الثقافات المتواجدة في مجتمعه.

ج- المعرفة العميقة للعادات والتقاليد الخاصة بكل ثقافة من هذه الثقافات.

ح- التعرف ولو جزئيا على كل اللغات واللهجات التي تنتمي الى مجتمعه.

خ- مدى قدرته على تحديد المفاهيم تحديدا انثروبولوجيا خاصة فيما تعلق بالعرف، الدين، الثقافة، التكامل والاندماج الثقافي

ويبدو جليا من خلال هذه الدراسات كيف استطاع المجتمع الكندي تجاوز اشكالية التعددية الثقافية والتي فرضت عليه من خلال الهجرة، ومن خلال عوامل تاريخية لها علاقة مباشرة بظروف نشأته.

وتبرز كذلك أهمية إعداد نظام التربوي، وتطويره علميا وبيداغوجيا وثقافيا، حتى يتمكن من المساهمة الفعالة في تحقيق العيش المشترك وفي الجعل من التعددية الثقافية والاجتماعية عامل غنى وثراء في إطار الوحدة المجتمعية .

كما بينت الدراسات ضرورة إعتماد المنظومات التربوية المعاصرة على برامج تكوينية خاصة للمعلمين قبل الخدمة، وبرامج تدريبية أثناء الخدمة. لما ما للمعلم من مكانة رئيسية في العملية التربوية. وقد أدركوا منذ البداية أنه أي المعلم ركيزة أساسية يجب أن نهتم بها من أجل بناء منظومة تربوية تستجيب لتطلعات المجتمع و تلبي حاجات الأفراد.

الخاتمة:

إن إدارة واستيعاب المجتمعات المعاصرة لمسألة التنوع الثقافي، والاجتماعي، يتطلب تكامل جهود جميع المؤسسات الاجتماعية. ولقد حاولنا إبراز الدور الرئيسي للمنظومة التربوية على رفع التحد الثلاثي الأبعاد

(التربوي – المعرفي - الثقافي)، وذلك من أجل ضمان العيش المشترك في مجتمع متماسك ومتسامح، يحافظ على وحدته ولكن في إطار التنوع والتعدد.

كما تم التركيز على الدور الرئيسي والمكانة الكبيرة للمعلم باعتباره حجر الزاوية في العملية التربوية، فحقيقة الفعل التربوي تكمن في العلاقة معلم – تلميذ، وكل تفاصيلها تتم في حجرة مغلقة (القسم). وعليه فالمعلم يجد نفسه وحيدا أمام تلاميذه وعلى عاتقه مهمة إنجاح المنظومة التربوية بكل أبعادها ومكوناتها.

وعلى ضوء ذلك تمت الإشارة إلى ضرورة الاهتمام والتركيز على الإعداد الجيد للمعلم، إعدادا متكاملا يلامس كل جوانب الحياة الاجتماعية. دون أن نهمل فيه البعد الثقافي والاجتماعي. فيجب أن نعد معلما يحسن تسيير وإدارة التنوع الثقافي والاجتماعي، حتى يتمكن المجتمع من تجاوزه وبناء جيل من التلاميذ يؤمن بالوحدة في اطار التنوع والاختلاف. ولن يتأتى هذا إلا بتعريف المعلم ولو بصورة عامة بكل الثقافات والجماعات التي تؤسس المجتمع الذي يعمل فيه، كيما يستجيب لتطلعات المجتمع، وفي نفس الوقت يلبي الحاجات المعرفية والثقافية للتلاميذ.

وقد تم عرض ولو بإيجاز التجربة الكندية في محاولتها لتجاوز إشكالية التعدد والتنوع الديني، والثقافي، والاجتماعي. وذلك من خلال توظيف المدرسة وحسن إعداد المعلم بالدرجة الأولى.

الهوامش :

[1]- رضوان جودت زيادة، صدى الحداثة في زمنها القادم، المركز الثقافي العربي، المغرب،2003، ص118.

[2]- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2015، ص74.

[3]- عبد الكريم غريب، فلسفة التربية، منشورات عالم التربية، المغرب، 2013، ص171.

[4]- نفس المرجع، ص 172.

[5]- اليونيسكو، اعلان اليونيسكو العالمي بشأن التربية و التعدد الثقافي، 2006،ص 17.

[6]- حسام الدين علي محمد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010، ص46.

[7]- نفس المرجع، ص 47.

[8]- اميل دوركايم، التربية والمجتمع، ترجمة علي أسعد وطفة، ط 5، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1996، ص18.

[9]- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان،1997، ص.187

10- سميرة أحمد السيد، الاسس الاجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص38

11- علي اسعد وطفة، أصول التربية، جامعة الكويت، الكويت، 2011، ص ص .33،32

12- ناصر الدين زيدي، سيكولوجية المدرس، دراسة وصفية تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2005، ص ص .45،44

13- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والتعليم والمعلمين منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2007، ص .14

14- جدي عزيز ابراهيم، تنمية تفكير المعلمين والمتعلمين ضرورة تربوية في عصر المعلومات، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص.22

15- محمد الطيطي وآخرون، مدخل الى التربية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، .ط1، 2002، ص .246

16- كوثر حسين كوجك، اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب للنشر والطباعة، ط2 ،القاهرة، 2001، ص ص .139،138

17- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص ص 117، .118

18- عبد الله الرشدان، علم الاجتماع التربوي، دار عمان، عمان، 1984، ص.13

19-اميل دوركايم، مرجع سابق، ص ص 66 67.

[20]-نفس المرجع، ص .147

21- مربوحة بولحبال نوار، محاضرات في علم الاجتماع التربية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص .119

23- نعيم حبيب جعنيني، علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن،2009، ص .134

23- سميرة احمد السيد، مرجع سابق، ص ص 42 .43

24- بودون روف بوركو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1986، ص 30

25- نعيم حبيب جعنيني، مرجع سابق، ص 132.

[26]- اميل دوركايم، مرجع سابق، ص .41

27- علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص .217

28- محمد حسن العمايرة، أصول التربية التاريخية والاجتماعية والنفسية والفلسفية، ط6، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2010، ص ص 223 224.

[29]- Pierre Toussaint. La diversité ethnoculturelle en éducation enjeux et défis pour l'école québécoise. presses de l'Université du québec.2010.p129.

[30] Institut nationale de recherche pédagogique : service de veille scientifique et technologique. Approches interculturelles en éducation. Etude comparative internationale. Françe.2007. p5-12

[31] Ministère de l'éducation. Politique et plan d'action en matière d'intégration scolaire et d'éducation interculturelle . gouvernement du Québec . 1998. P 2

32- محمود فوزي، التربية و اعداد المعلم العربي ارهاصات العولمة والتحديات المعاصرة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2012، ص 204.

33- نفس المرجع، ص 257.

34- نفس المرجع، ص ص 201،202.

*Pierre . Toussaint. PhD. Est professeur au département d'éducation et pédagogie à la faculté des sciences de l'éducation de l'université du Québec à Montréal (UQAM) .

[35]-Pierre Toussaint. ibid. p 12

**Gabriel Fortier. université de Québec à Chicoutimi.